المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تحليل مضمون

فبراير 2026

انكسار الصمت

قراءة في تحول بنية الخطاب السياسي لرئيس مجلس القيادة الرئاسي (30 ديسمبر 2025 - 17 فبراير 2026)

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

انكسار الصمت
قراءة في تحول بنية الخطاب السياسي لرئيس مجلس القيادة الرئاسي
(30 ديسمبر 2025 - 17 فبراير 2026)

تحليل مضمون

الآراء الواردة في هذه المادة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المركز.

فبراير / 2026

مقدمة

يعد الخطاب السياسي من أهم أدوات إنتاج السلطة وإعادة تشكيل الرأي العام، وفي السياقات الانتقالية أو حالات الصراع يكتسب الخطاب وظيفة سياسية، تتجاوز الإخبار المجرد إلى إعادة تعريف الشرعية وترتيب الأولويات وتحديد الفاعلين الشرعيين وهندسة التوازنات الداخلية والخارجية، ولهذا فإنَّ دراسة الخطاب تُمكِّن المتابع من الكشف عن البنية العميقة للتصورات التي تحكم الفعل السياسي، وكيفية توظيف المفاهيم الكبرى من أجل بناء واقع جديد برؤية سياسية جديدة.

تكتسب هذه الورقة البحثية أهمية كبيرة بتركيزها على خطاب رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، في الفترة ما بين 30 ديسمبر 2025 إلى 17 فبراير 2026، وهي الفترة التي شهدت فيها اليمن تحولات سياسية وأمنية كبيرة، تمثلت في تصعيد غير مسبوق في المحافظات الشرقية من قبل قوات المجلس الانتقالي المنحل، وما تلاه من إجراءات سيادية سياسية وعسكرية أعادت ترتيب الفعل العسكري على الأرض من جهة، وترتيب العلاقة بين السلطة الشرعية وشركائها الإقليميين من جهة أخرى، وفي خضم هذه التطورات، برز رئيس مجلس القيادة كشخصية محورية في إدارة هذه اللحظة، من خلال خطاباته الرئيسية التي سعى من خلالها إلى إعادة تعريف أولويات المرحلة وإعادة بناء علاقة الدولة اليمنية بالفاعلين الإقليميين والدوليين.

تُمثل خطابات رئيس مجلس القيادة الجديدة مادة تحليلية غنية، تكشف عن تحولات عميقة في بنية الخطاب الرسمي، ومحاولة للخروج من نمط إدارة التوازنات الهشة التي عُرفت بها المرحلة الماضية، إلى فرض المعادلات العملية على الأرض، مع السعي لإعادة ترتيب الأولويات على قاعدة توحيد الجبهة الداخلية للشرعية، ثم الانتقال إلى مواجهة التحديات الحوثية، إضافة إلى العمل على إعادة ترتيب الملف اليمني بين الصراع الداخلي والسياق الجيوسياسي الأوسع؛ من خلال التأكيد المكثف على الدستور ومرجعيات المرحلة الانتقالية، وتوصيف التحديات الداخلية بوصفها خروجًا على الإطار القانوني للدولة، وإعادة تعريف جماعة الحوثي كتهديد إقليمي ودولي يتجاوز البعد المحلي.

بناء على ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تحليل مضامين خمسة خطابات رئيسية لرئيس مجلس القيادة، وذلك من خلال استخدام منهج "تحليل المضمون"، لاستجلاء التحول في بنية هذا الخطاب ودلالاته السياسية والاستراتيجية، والكشف عن أولويات المرحلة، وتنطلق من فرضية مفادها أن الخطابات موضع التحليل تجاوزت الاستجابة الظرفية للتطورات الميدانية، إلى السعي لإعادة تأسيس مركزية الدولة،

ومحاولة نقل الصراع مع الحوثي من إطاره المحلي إلى فضاء أمني إقليمي ودولي أوسع، ولهذا لا تنحصر أهمية الورقة في توصيف مضمون الخطاب، بل تمتد إلى قراءة ما وراء اللغة السياسية، واستكشاف كيفية توظيفها في إعادة تشكيل المجال السياسي اليمني في هذه المرحلة.

أولًا: الإطار المنهجي للدراسة

يُعْرف تحليل المضمون بأنه أحد أهم أدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهو أسلوب يهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمحتوى الظاهر والضمني، وقد نشأ هذا المنهج كضرورة لفهم أثر الدعاية والرسائل الإعلامية، وتطور ليصبح جسرًا يربط بين لغة المتحدث وبين نواياه وأهدافه والبيئة المحيطة به، وتكمن أهميته في قدرته على تفكيك الخطاب إلى وحدات صغرى، كاشفًا عن خريطة الأولويات التي يتبناها المخاطِب، ومُظهِرًا القضايا التي تم التركيز عليها مقابل تلك التي تم تهميشها أو السكوت عنها، مما يمنح الباحث القدرة على رصد التطور في المواقف السياسية.

ويُعرَّف تحليل المضمون بأنه: العلاقة التي تربط بين الجمل والكلمات، أو وسيلة لربط مكونات النص وأجزائه ببعضها البعض[1]. ويعرَّف كذلك بأنه: تقنية في البحث تصلح لوصف محتوى التواصل الظاهر وصفًا موضوعيًا ونسقيًا وكميًا[2]. ويتداخل تحليل المضمون مع التحليل اللغوي وتحليل المحتوى وتحليل الخطاب، حيث تتشارك جميعها في تحليل النصوص، ويستند كل من تحليل المضمون وتحليل الخطاب على التفاعل مع الإطار السياقي، ودراسة العلاقات الدلالية التي تتشابك من خلالها المعاني[3].

بناء على ذلك، سنسعى في هذه الورقة إلى:

1- التحليل الكمي لخطابات رئيس مجلس القيادة، ورصد تكرار المفاهيم والمصطلحات الرئيسية.

2- التحليل الكيفي؛ من خلال تفسير دلالات هذا التكرار، وتحليل الخطاب والسياق.

3- تقسيم الخطاب إلى وحدات موضوعية فرعية حسب أهم المواضيع التي تطرق إليها رئيس المجلس في تلك الخطابات.

تغطي هذه الورقة خطابات رئيس مجلس القيادة الرئاسي في فترة بالغة الحساسية، مركِّزة بشكل رئيسي على خمسة خطابات، تُوصف بأنها كانت واضحة ومسؤولة، ومرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالأحداث الأخيرة، وتحولات المشهد السياسي والعسكري، وهي:

1-- دلال مصطفى الفياض، تحليل الخطاب السياسي في المسرح الأردني: 9 (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2023م).

2- مركز الفكر الاستراتيجي، منهجيات تحليل المضمون: 24 (مشروع الباحث السياسي، مركز الفكر الاستراتيجي، إسطنبول، ط 1، 2020م).

3- المرجع نفسه: 156

الخطاب الأول: خطاب الثلاثين من ديسمبر 2025، والذي تناول فيه التطورات في المحافظات الشرقية، وأعلن فيه قرار إخراج الإمارات من اليمن، وقد جاء هذا الخطاب بعد التوتر الذي أحدثه تمرد المجلس الانتقالي في حضرموت والمهرة، وفيه إدانة واضحة للإمارات واتهام بمسؤوليتها عن تحريك قوات الانتقالي، وقد بدا الخطاب أكثر وضوحًا، كما أكد فيه رئيس مجلس القيادة على صفته رئيسًا للدولة وقائدًا أعلى للقوات المسلحة، وبرزت في هذا الخطاب نبرة الصوت العالي والغضب بشكل واضح.

الخطاب الثاني: خطاب العاشر من يناير 2026، بعد تحقيق الانتصار الميداني لعملية "استعادة المعسكرات"، والذي جاء بنبرة هادئة ومطمئنة، ربما أُريد من خلالها فتح الباب لعودة قيادات الانتقالي السياسية والعسكرية للإجماع الوطني، كما كرر رئيس مجلس القيادة في هذا الخطاب كذلك التأكيد على صفته الدستورية "رئيسًا للدولة، وقائدًا أعلى للقوات المسلحة"[1].

الخطاب الثالث: خطاب تشكيل الحكومة، في العاشر من فبراير 2026، وهو خطاب داخلي ركز فيه على أولويات الحكومة في الفترة المقبلة، بنبرة صوت هادئة ومسؤولة تتسم بالتوجيه الإداري، وقد تناول في هذا الخطاب عددًا من المسارات، على رأسها المسار الاقتصادي، والمسار الأمني، ومسار الخدمات الأساسية، باعتبارها تمثل أولوية للحكومة الجديدة.

الخطاب الرابع: كلمة مؤتمر ميونخ للأمن، في الثالث عشر من فبراير 2026، وكانت موجَّهة للمجتمع الدولي بشكل كبير، بنبرة صوت أكثر هدوءًا وتركيزًا، بدا فيها رئيس المجلس واثقًا في تناول قضيته، ومتمسكًا برؤيته التي يرى أنها الأنفع للتعامل مع جماعة الحوثي.

الخطاب الخامس: خطاب رمضان في السابع عشر من فبراير 2026، والذي برزت أهميته من خلال الشخص الملقي، حيث ألقاه نيابة عن رئيس المجلس وزيرُ الأوقاف، القيادي السلفي تركي الوادعي، إضافة إلى مخاطبة المواطنين في مناطق سيطرة الحوثي بشكل واضح أكثر من مرة، وأكد فيه "أن الدولة لن تتخلى عن مواطنيها في كل شبر من هذا الوطن، وأن استعادة صنعاء واليمن الكبير والعادل، سيبقى هدفنا ومشروعنا الجامع، مهما طال أمد المعاناة"[2]، حسبما جاء في الخطاب.

1- رشاد العليمي، نص خطاب فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي الموجه للشعب اليمني، شوهد في: 2026/2/15،
https://presidentalalimi.net/news2076.html

2- - رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة في خطاب للشعب: استعادة صنعاء واليمن الكبير والعادل سيبقى هدفا وطنيا جامعا، شوهد في: 2026/2/18،
https://presidentalalimi.net/news2159.html

جدول بأهم مضامين الخطابات الخمسة

المضامين	الخطاب الأول	الخطاب الثاني	الخطاب الثالث	الخطاب الرابع	الخطاب الخامس	المجموع
الدستور	6	3			1	10
مرجعيات المرحلة الانتقالية	4	4				8
الوحدة	2					2
الحوثي	2	2	8	3	1	16
المجلس الانتقالي	7					7
الإرهاب	2	3	4	6	2	17
المركز القانوني للدولة	1	1				2
السعودية	4	2	2	7	3	18
الإمارات	3					3
إيران	1	1	6	1	1	10

ثانيًا: المرجعيات الدستورية وإعادة تثبيت المركز القانوني للدولة

تبرز المرجعيات الدستورية كخط فاصل بين الفعل الرسمي والتمرد المليشاوي، وفي سياق الانقسام السياسي يصبح الاحتكام للنص الدستوري وسيلة لإعادة ترسيم حدود الفعل المشروع، حيث يعمل الخطاب على تجريد أي تحرك مسلح خارج إطار المؤسسات الدستورية من الغطاء الوطني، وإعادة تصنيفه ضمن خانة "التمرد" مع التأكيد على أن المجلس القيادي الرئاسي هو "الإطار الدستوري الوحيد لمعالجة الخلافات واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية الجماعية أمام الشعب"[1]، حسب خطاب رئيس المجلس.

لهذا، كثيرًا ما تطرق رئيس مجلس القيادة إلى الدستور والقانون ومرجعيات المرحلة الانتقالية، ففي الخطاب الأول أشار إلى للدستور ست مرات، ونص على كلمة الالتزام الكامل بالدستور مرة، كما نص على "مرجعيات المرحلة الانتقالية" أربع مرات، وأكد على إعلان نقل السلطة واتفاق الرياض مرة واحدة. وفي الخطاب الثاني أكد على الشرعية الدستورية مرتين، ونص على الالتزام الكامل بالدستور والقانون مرة واحدة، كما نص على الالتزام بالمرجعيات في أربعة مواضع[2].

> **التكرار الكبير للدستور والمرجعيات، يشير إلى تجريد أي تحرك خارج إطار الدولة من أي صفة قانونية، وتحويله إلى "تمرد" أو "خروج عن القانون"، كما أن هذا التوصيف يوجب استخدام القوة ضد أي طرف يتجاوز هذه المرجعيات، كما يدل على أن الدولة هي المصدر الوحيد للقانون والسلطة، ولا يحق لأي كيان آخر ممارسة سلطات سيادية، أو التأثير على سيادة السلطة الشرعية.**

إضافة إلى ذلك، فقد أشار إلى المركز القانوني للدولة في الخطاب الأول، وأكد عليه في خطابه الثاني أثناء الحديث عن عملية استعادة المعسكرات، حيث وصفها بأنها جاءت لحماية "المركز القانوني للدولة"[3]، كما أكد على دولة القانون في الخطاب الخامس ثلاث مرات[4]. وأكد في الخطابين الأول والثاني على صفته الدستورية "رئيسًا للدولة وقائدًا أعلى للقوات المسلحة"، كما سبق معنا.

1- رشاد العليمي، خطاب فخامة الرئيس العليمي حول التطورات الأخيرة في المحافظات الشرقية، شوهد في: 2026/2/11،
https://presidentalalimi.net/news2022.html

2- رشاد العليمي، نص خطاب فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي الموجه للشعب اليمني، شوهد في: 2026/2/15،
https://presidentalalimi.net/news2076.htm

3- المرجع نفسه.

4- رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة في خطاب للشعب: استعادة صنعاء واليمن الكبير والعادل سيبقى هدفا وطنيا جامعا، شوهد في: 2026/2/18،
https://presidentalalimi.net/news2159.html

هذا التكرار للدستور والمرجعيات، خاصة في الخطابين الأول والثاني، يشير إلى تجريد أي تحرك خارج إطار الدولة من أي صفة قانونية، وتحويله إلى "تمرد" أو "خروج عن القانون"، كما أن هذا التوصيف يوجب استخدام القوة ضد أي طرف يتجاوز هذه المرجعيات، كما يدل على أن الدولة هي المصدر الوحيد للقانون والسلطة، ولا يحق لأي كيان آخر ممارسة سلطات سيادية، أو التأثير على سيادة السلطة الشرعية.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا الخطاب بقدر تأثيره الحالي فإنه كذلك يمنع أي محاولة مستقبلية لإنشاء كيانات موازية للدولة، كما يحمل رسالة واضحة للكيانات الخارجة على الدستور والقانون وعلى رأسها ميليشيا الحوثي، والتي ربما سيكون مصيرها أسوأ من مصير التمرد الانتقالي، حيث تعد السبب الرئيسي فيما آلت إليه الأوضاع، حسب ما تناوله رئيس المجلس في أكثر من خطاب.

ثالثًا: الوحدة اليمنية والقضية الجنوبية... نحو معالجة بناءة

تمثل العلاقة بين السيادة الوطنية والقضية الجنوبية حجر الزاوية في صياغة ملامح المرحلة الراهنة لمجلس القيادة الرئاسي، حيث يسعى الخطاب الرسمي إلى إحداث توازن حذر بين الحفاظ على شرعية الدولة الموحدة كإطار جامع، وبين الاعتراف السياسي بضرورة معالجة القضية الجنوبية، مع تبني إستراتيجية جديدة قائمة على التفكيك والفرز، تهدف ربما إلى سحب ورقة القضية الجنوبية من دائرة الاحتكار الفصائلي وإعادتها إلى سياقها المؤسسي.

1- موقف الخطاب الرئاسي من الوحدة

تناول رئيس مجلس القيادة الوحدةَ اليمنية في الخطاب الأول، حيث أشار للوحدة في إطار الحديث عن الدعم السعودي لليمن "وشرعيته الدستورية ووحدته وأمنه واستقراره"[1]، كما تطرق إليها مرة أخرى عند الحديث عن الإمارات، حيث وصفها بقوله: "إلا أن دورها أصبح للأسف موجهًا ضد أبناء شعبنا العظيم في دعمٍ صريح للتمرد، وإذكاء الفتن الداخلية، بما يهدد أمننا واستقرارنا وتماسك مؤسساتنا ووحدتنا وإلحاق الضرر بشعبنا العزيز"[2]، كما أشار لوحدة الصف مرتين، ووحدة القرار السياسي والعسكري مرة واحدة، وكل ذلك في الخطاب الأول. إضافة للحديث عن السيادة ووحدة الصف التي تدخل فيها الوحدة ضمنًا.

في الخطاب الثاني تطرق إلى الحاجة إلى "وحدة الصف"[3]، وأهمية الشراكة، وفي الخطاب الثالث أكد على وحدة القرار السياسي والعسكري والأمني، وأهمية توحيد الخطاب الحكومي، وابتعاد أعضاء الحكومة عن الاصطفاف السياسي[4].

1- رشاد العليمي، خطاب فخامة الرئيس العليمي حول التطورات الأخيرة في المحافظات الشرقية، شوهد في: 2026/2/11،
https://presidentalalimi.net/news2022.html

2- المرجع نفسه.

3- رشاد العليمي، نص خطاب فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي الموجه للشعب اليمني، شوهد في: 2026/2/15،
https://presidentalalimi.net/news2076.htm

4- رشاد العليمي، كلمة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي أمام رئيس وأعضاء الحكومة الجديدة، شوهد في: 2026/2/15،
https://www.youtube.com/watch?v=DZ0GSt7TlD4

2- التمييز بين القضية الجنوبية وتمرد المجلس الانتقالي

لقد كان خطاب رئيس مجلس القيادة دقيقًا في التفريق بين ما يسميها "عدالة القضية الجنوبية" وتمرد قوات المجلس الانتقالي، وكثيرًا ما يصف أبناء المحافظات الجنوبية بجُمل توحي باستشعار المسؤولية، مثل: "أهلنا في المحافظات الجنوبية" أو "أهلنا في الجنوب"، حيث وردت الأولى في الخطاب الأول ثلاث مرات، والثانية مرة واحدة[1]. كما أكَّد في أكثر من خطاب على "عدالة القضية الجنوبية"، ففي الخطاب الأول ذكرها أربع مرات، وبنفس العدد في الخطاب الثاني، وذكرها مرة واحدة في الخطاب الخامس.

وفي الخطاب الثالث المتعلق بالحكومة خصص الختام للحديث عن القضية الجنوبية، وضمانة السعودية للحوار الجنوبي، حيث بدا متفائلًا بما ستؤول إليه نتائج الحوار، وفي هذا الخطاب نفسه، أفصح أنه أعاد سبعة وثلاثين ألف موظف ممن استبعدوا عن وظائفهم بعد عام 1994، وقد أشار إلى أنه اتخذ هذا القرار دون العودة لأحد[2]. وبغض النظر عن جدوى القرار، لكن رئيس المجلس ربما أغفل أن التفرد بالقرار مخالف لمرجعيات المرحلة.

بناء على ذلك، يشير هذا التمييز بين القضية الجنوبية وتمرد الانتقالي، إلى حرص رئيس مجلس القيادة على نزع فتيل الأزمة، وتخفيف الاحتقان، عبر أربع أدوات:

الأداة الأولى: الاعتراف بعدالة القضية، وقد تكرر تسع مرات في الخطابات، وهذا الاعتراف يسعى من خلاله إلى امتصاص الغضب الشعبي وتهيئة الطريق لأي مفاوضات قادمة.

الأداة الثانية: التجريد، حيث نزع احتكار القضية من الانتقالي عبر التأكيد في أكثر من خطاب على أن "لا أحد يملك تفويضًا بديلاً عن إرادة أهلنا في الجنوب"، مما يعني أن زمن الاحتكار للقضية الجنوبية قد انتهى، وأي مكون جنوبي يمكنه المشاركة في الحوار.

الأداة الثالثة: تجريب الحلول الممكنة، من خلال الإشارة إلى إعادة 37 ألف موظف ممن استبعِدوا بعد عام 1994م، وفي هذا طمأنة بإمكانية الحل.

1- رشاد العليمي، خطاب فخامة الرئيس العليمي حول التطورات الأخيرة في المحافظات الشرقية، شوهد في: 2026/2/11،
https://presidentalalimi.net/news2022.html

2- رشاد العليمي، كلمة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي أمام رئيس وأعضاء الحكومة الجديدة، شوهد في: 2026/2/15،
https://www.youtube.com/watch?v=DZ0GSt7TlD4

الأداة الرابعة: إشراك السعودية كضامن للحوار الجنوبي، وهذا العامل يعطي مزيدًا من الثقة للأطراف الجنوبية والشرقية.

هذا الخطاب يعيد صياغة موقع القضية الجنوبية داخل معادلة الدولة، من خلال الاعتراف بها، وتحويلها إلى ملف تفاوضي قابل للإدارة، وهنا تتجلى محاولة تفكيك الاحتكار الرمزي للقضية الجنوبية من قبل مكون واحد، عبر نقلها من التعبئة العاطفية إلى المعالجة المؤسسية، وهذه النقلة تمثل تحولًا من خطاب الدفاع إلى خطاب المبادرة السياسي. إضافة إلى ذلك، فإن تغييب المحافظات الشرقية في خطابات رئيس المجلس أو إدخالها ضمن المحافظات الجنوبية سردية يمكن إعادة النظر فيها، خصوصًا بعد المعطيات الميدانية على الأرض التي تثبت أن المناطق الشرقية ضامن أساسي للدولة الوطنية الموحدة.

يعيد خطاب رئيس مجلس القيادة صياغة موقع القضية الجنوبية داخل معادلة الدولة، من خلال الاعتراف بها، وتحويلها إلى ملف تفاوضي قابل للإدارة، وهنا تتجلى محاولة تفكيك الاحتكار الرمزي للقضية الجنوبية من قبل مكون واحد، عبر نقلها من التعبئة العاطفية إلى المعالجة المؤسسية، وهذه النقلة تمثل تحولًا من خطاب الدفاع إلى خطاب المبادرة السياسية.

إضافة إلى ذلك، فقد اتهم رئيس مجلس القيادة ممثلي المجلس الانتقالي بالامتناع عن حضور لقاءات مجلس القيادة[1]، لكن الملاحظ أن إجراءات الفصل من المجلس اتُخذت في حق اثنين منهم فقط، ومبدأ الوضوح الذي انطلق منه رئيس المجلس في تحركه الأخير يقتضي أن يذكر المبررات التي أدت إلى استبعاد عضو مجلس القيادة أبو زرعة المحرمي من العقوبات التي طالت زملاءه في المجلس الانتقالي.

1- المرجع نفسه

بخصوص تمرد المجلس الانتقالي فقد تراوح توصيفه ضمن ثلاث صيغ:

الصيغة الأولى: التصعيد، وتراوح ذلك بين مصطلحين "الإجراءات التصعيدية" و"التصعيد العسكري" وقد ذُكر ثماني مرات.
الصيغة الثانية: الإجراءات الأحادية أو التحرك الأحادي وذكرها أربع مرات.

الصيغة الثالثة: التمرد، ووردت ثلاث مرات، حيث وصف ما حدث في المحافظات الشرقية بـ"التمرد المرفوض"، وأكد على "عدم السماح بالتمرد على المؤسسات الشرعية"، واتهم الإمارات "بالدعم الصريح للتمرد".

م	الصيغ التي استخدمها رئيس المجلس القيادي لوصف تمرد الانتقالي	العدد
1	التصعيد	8
2	الإجراءات الأحادية أو التحرك الأحادي	4
3	التمرد	3

رابعًا: الحوثي من الانقلاب المحلي إلى التهديد الجيوسياسي

ينطلق رئيس مجلس القيادة في خطاباته من السبب الرئيسي لما آلت إليه الأوضاع، وهو الانقلاب الحوثي على السلطة في 2014، حيث أدى ذلك إلى تفكيك الدولة وتجريف مؤسساتها، وإفشال تنفيذ مخرجات الحوار الوطني ومرجعيات المرحلة الانتقالية، إضافة إلى الأزمة الإنسانية التي جعلت اليمن من أسوأ البلدان على مستوى العالم.

لهذا لا تخلو خطاباته من ذكر الحوثيين، والتأكيد على وصفهم بـ "ميليشيا" أو "انقلاب" في أغلب خطاباته، مع التأكيد على أنهم "منظمة إرهابية" تابعة لإيران، حيث ذكر إيران في جميع خطاباته، إضافة إلى التأكيد على أهمية استعادة الدولة سلمًا أو حربًا، ويصف المعركة مع الحوثيين بأنها معركة الخلاص [1].

وعليه، فقد أشار إلى الحوثيين في خطاباته الخمسة، ست عشرة مرة، وهو أعلى مصطلح تناوله كما سيأتي معنا، ففي الخطاب الأول ذكر الحوثيين مرتين؛ مرة في إطار التهديد الحوثي، وأخرى في إطار أولوية المعركة مع ما يسميها "ميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني" [2]، وفي الخطاب الثاني أكد مرة أخرى على الإرهاب الحوثي وأن ما تعاني منه اليمن منذ سنوات "هو نتاج طبيعي لانقلاب الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني" [3]، حسب تعبيره. كما أكد في الخطاب الثاني كذلك أن ميليشيا الحوثي ترفض الجلوس على طاولة الحوار، وكأنه يلمح لأهمية المعركة العسكرية، كما أعلن عن تشكيل اللجنة العسكرية العليا تحت قيادة تحالف دعم الشرعية، وهدفها حسب الإعلان "إعداد وتجهيز وقيادة جميع القوات والتشكيلات العسكرية، ودعمها للاستعداد للمرحلة القادمة، في حال رفض الميليشيا للحلول السلمية" [4]، واتهم النظام الإيراني في الخطاب الثاني كذلك بتهديد "الأمن القومي العربي، وبناء الميليشيات" [5].

1- المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه.

3-رشاد العليمي، نص خطاب فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي الموجه للشعب اليمني، شوهد في : 2026/2/15، https://presidentalalimi.net/news2076.htm

4- المرجع نفسه.

5- المرجع نفسه.

وفي الخطاب الثالث[1]، اتهم الحوثيين بغرس الصراعات في المجتمع وتنميتها، وأكد على ضرورة استعادة الدولة، معتبرًا "استعادة الدولة، وهزيمة المشروع الإيراني المتمثل بالانقلاب الحوثي"، هدفًا استراتيجيًا، وواصفًا الحوثيين بأنهم "سرطان ينخر في جسم الشعب والمنطقة والعالم"، كما أكد على أن "استعادة الدولة" من أولويات الحكومة الجديدة. وفي الخطاب الخامس تطرق لأوضاع اليمنيين في مناطق سيطرة الحوثي، وحمل رسالة تضامن وإسناد إلى من أسماهم "أهلنا في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية الإرهابية"[2].

كما خصص الخطاب الرابع، للحديث عن الحوثيين، وذلك في إطار مؤتمر "ميونخ"، حيث أكد على أن ميليشيا الحوثي تتحرك كأداة تنفيذية تخدم الأولويات الإيرانية، حيث ارتهنت للمصالح الإقليمية لطهران على حساب مصالح الشعب اليمني وسيادة دولته، ولم يعد خطر الجماعة محصورًا في الداخل، بل أصبح اسم اليمن مقترنًا بتهديد الملاحة الدولية نتيجة العمليات التي تستهدف الممرات المائية، وهو ما يعكس عدم التزام الجماعة بقواعد القانون الدولي أو قواعد الاشتباك أو حتى الضوابط الأخلاقية[3]، كما سيتضح لاحقا.

1- رشاد العليمي، كلمة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي أمام رئيس وأعضاء الحكومة الجديدة، شوهد في: 2026/2/15،
https://www.youtube.com/watch?v=DZ0GSt7TlD4

2- رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة في خطاب للشعب: استعادة صنعاء واليمن الكبير والعادل سيبقى هدفا وطنيا جامعا، شوهد في: 2026/2/18،
https://presidentalalimi.net/news2159.html

3- رشاد العليمي، كلمة رئيس مجلس القيادة في جلسة حوارية حول أمن الممرات المائية ميونخ، شوهد في: 2026/2/13،
https://www.youtube.com/watch?v=weEQiCoJ48Y

خامسًا: الاقتصاد والأمن... مأسسة التنمية وبناء النموذج

يحاول رئيس مجلس القيادة الربط الاستراتيجي بين الاقتصاد والأمن، بمعنى أن المعركة في اليمن ليست فقط عسكرية، بل هي أيضًا معركة تنموية، فإذا فشلت الحكومة في توفير الخدمات وتحسين الاقتصاد في المناطق المحررة فإن ذلك سيخلق فراغًا قد تملؤه الجماعات الإرهابية، لهذا حرص في أكثر من خطاب على التأكيد على الأزمة الإنسانية في اليمن، وأنها واحدة من أسوأ الأزمات في العالم، ففي الخطاب الثالث أكد على تنمية الموارد ومكافحة الفساد، باعتبارها معيارًا للنجاح، كما أشار إلى أن تسعة عشر مليون مواطن يمني تحت خط الفقر، وأكد على ذلك أكثر من ثلاث مرات في اجتماع الحكومة[1]، وأوضح في الخطاب الخامس على أنَّ "الاستقرار الاقتصادي والخدمي هو جزء من معركة استعادة مؤسسات الدولة، وأولوياتها القصوى"[2].

كما أكد في خطاب الحكومة على الأولوية الاقتصادية، واعتبرها "أهمية لا تقل عن المعركة مع الحوثي"، واستطرد في كلمته لعدد من الملفات الاقتصادية على رأسها: تنمية الموارد، والنزاهة، ومعالجة مشكلات التضخم والفقر، وتنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي للحكومة السابقة، واستقلالية البنك المركزي، والانضباط المالي الصارم، والسيطرة على كل الإيرادات النفطية والجمارك والضرائب، ومحاربة التهريب والجبايات، وترشيد الاستيراد، ومكافحة الفساد، وإنشاء اللجنة العليا للمناقصات، وعدم تسييس الخدمات العامة[3].

إضافة إلى ذلك، فقد أشار إلى الملف الأمني والاهتمام بأدوات إنفاذ القانون، وضرورة تجاوز الصراعات، وأشار إلى أنه "ما لم يتحقق الأمن فلن تتحقق التنمية" وأكد على أن تعزيز الأمن، وسد أي اختلالات أو فراغات أمنية، ليس خيارات قابلة للتأجيل أو المساومة، بل هي "التزام وطني أصيل، وواجب سيادي تفرضه مقتضيات المرحلة"[4]. وأكد على حماية السلم المجتمعي في الخطابين الأول والثاني. وشدد على أهمية "دولة المواطنة المتساوية، والشراكة في السلطة والثروة، وسيادة القانون والسلام، واحترام مبادئ حسن الجوار"[5].

1- رشاد العليمي، كلمة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي أمام رئيس وأعضاء الحكومة الجديدة، شوهد في: 2026/2/15،
https://www.youtube.com/watch?v=DZ0GSt7TlD4

2- رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة في خطاب للشعب: استعادة صنعاء واليمن الكبير والعادل سيبقى هدفا وطنيا جامعا، شوهد في: 2026/2/18،
https://presidentalalimi.net/news2159.html

3- رشاد العليمي، كلمة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي أمام رئيس وأعضاء الحكومة الجديدة، شوهد في: 2026/2/15،
https://www.youtube.com/watch?v=DZ0GSt7TlD

4- رشاد العليمي، نص خطاب فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي الموجه للشعب اليمني، شوهد في: 2026/2/15،
https://presidentalalimi.net/news2076.html

5- رشاد العليمي، خطاب فخامة الرئيس العليمي حول التطورات الأخيرة في المحافظات الشرقية، شوهد في: 2026/2/11،
https://presidentalalimi.net/news2022.html

الملفات الاستراتيجية التي أعلنها رئيس مجلس القيادة في لقائه بالحكومة الجديدة مهمة وهي ضرورية بالنسبة للمرحلة التي يعيشها اليمن، لكنها بحاجة إلى رؤية اقتصادية وأمنية حقيقية، وخطة تنفيذية بناءة، ولهذا كما كان رئيس المجلس حريصًا على أن تتميز الحكومة الحالية بالكفاءة والقدرة، فإن ذلك يستلزم متابعة تنفيذ هذه الملفات، وتحويل الشعارات والمتطلبات إلى برامج عمل حقيقية.

وفي الخطاب الثالث المتعلق بالحكومة أكد على معايير اختيار الوزراء حسب الشروط القانونية، وهي "البحث عن الأكفأ والأقدر والأنزه والابتعاد عن النظرات المناطقية والطائفية والسياسية" [1]، وشدد على أهمية اضطلاع الوزراء بالمسؤولية التاريخية والوطنية والأخلاقية، وأهمية الاطلاع على الأنظمة والقرارات، وبناء النموذج الحقيقي للدولة، معتبرًا عدن فرصة لبناء النموذج المنشود.

هذه الملفات الاستراتيجية التي أعلنها رئيس مجلس القيادة مهمة وهي ضرورية بالنسبة للمرحلة التي يعيشها اليمن، لكنها بحاجة إلى رؤية اقتصادية وأمنية حقيقية، وخطة تنفيذية بناءة، ولهذا كما كان رئيس المجلس حريصًا على أن تتميز الحكومة الحالية بالكفاءة والقدرة، فإن ذلك يستلزم متابعة تنفيذ هذه الملفات، وتحويل الشعارات والمتطلبات إلى برامج عمل حقيقية.

1- رشاد العليمي، كلمة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي أمام رئيس وأعضاء الحكومة الجديدة، شوهد في: 2026/2/15،
https://www.youtube.com/watch?v=DZ0GSt7TlD4

سادسًا: إعادة رسم خارطة التحالفات الإقليمية.. السعودية والإمارات في الخطاب الرئاسي

تمثل اليمن ودول الخليج العربي إطارًا جغرافيًا واحدًا في المنطقة، وتجمعهما روابط مشتركة، تتمثل في الانتماء الديني والقومي الواحد، والحضارة المشتركة، والمصالح المترابطة، إضافة إلى الأصول الواحدة التي تربط بين كثير من القبائل اليمنية والخليجية، لهذا أصبح اليمن ساحة تنافس سعودي إماراتي، وفي الأحداث الأخيرة، حدث تحول كبير من خلال سعي الإمارات للسيطرة على محافظتي حضرموت والمهرة، عبر قوات المجلس الانتقالي، بينما كان للسعودية موقف مناهض لهذا التحرك.

لقد تناول رئيس مجلس القيادة هذين الموقفين من خلال الإشادة بدور السعودية في اليمن، حيث تناولها في خطاباته ثماني عشرة مرة، وهو أعلى مصطلح حظي بهذا الكم من التناول في الخطابات الخمسة. ففي الخطاب الأول ذكر السعودية أربع مرات، وكلها تحمل دلالة إيجابية تتعلق بدعم وحدة اليمن وأمنه واستقراره. كما ذكر الإمارات ثلاث مرات، مرة في إطار ما أسماه "قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بالضغط وتوجيه المجلس الانتقالي بتقويض سلطة الدولة والخروج عليها من خلال التصعيد العسكري"[1]، وأكد على ذلك مرة ثانية بقوله: "وقيامهم بالضغط على المجلس الانتقالي الجنوبي بكل الوسائل للتحرك الأحادي"[2]. ثم اتهمها "بشحن سفينتين من ميناء الفجيرة مملوءة بالسلاح وعربات القتال والعتاد العسكري، وإفراغها في ميناء المكلا دون تصريح بهدف تزويد قوات المجلس الانتقالي بها"[3].

وفي الخطاب الثالث أشار لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون، حيث أكد على ضرورة الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية في بناء علاقة استراتيجية بالمملكة العربية السعودية، وأشار كذلك إلى أن المملكة تستضيف قرابة مليوني يمني، وهؤلاء يحولون أكثر من أربعة مليار دولار سنويًا لأسرهم[4].

1- رشاد العليمي، خطاب فخامة الرئيس العليمي حول التطورات الأخيرة في المحافظات الشرقية، شوهد في: 2026/2/11، https://presidentalalimi.net/news2022.html

2- المرجع نفسه.

3- المرجع نفسه.

4- رشاد العليمي، كلمة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي أمام رئيس وأعضاء الحكومة الجديدة، شوهد في: 2026/2/15، https://www.youtube.com/watch?v=DZ0GSt7TlD4

أما الخطاب الخامس فقد أشار فيه للدور السعودي ثلاث مرات، أولها عند الحديث عن الحوار الجنوبي الذي سترعاه السعودية، والثاني والثالث للإشادة بالدور السعودي في التحولات السياسية التي يشهدها اليمن .[1]

كما أن من الملاحظ بعد الخطاب الأول، اختفاء ذكر الإمارات وذراعها في اليمن "المجلس الانتقالي" من الخطابات الأربعة، ويبدو أن هذه الصمت يوحي بأن الإمارات ومشاريعها لم تعد بذات الخطورة السابقة، وكأن ذلك جاء بناء على تطمينات إقليمية عالية. في المقابل تعامل مع السعودية باعتبارها الشريك الاستراتيجي والضامن الدولي لاستقرار اليمن، مع الإشارة إلى أن مصالح اليمن مع السعودية أكبر وأعمق بكثير.

إضافة إلى ذلك، فقد أشار رئيس مجلس القيادة إلى أن الانضمام لمجلس التعاون الخليجي يمر عبر بوابة العلاقة الاستراتيجية بالسعودية، لأنها المفتاح لأي نجاح قادم في اليمن أو المنطقة، وذلك في اجتماع الحكومة، وأكد عليه مرة ثانية في ندوة شارك فيها مع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، والأمير تركي الفيصل في "ميونخ"، وبهذا يتحول الخطاب من إدارة خلاف إقليمي إلى السعي لبناء محور استراتيجي طويل الأمد، عبر بوابة الرياض، ويبدو أن الانضمام لا يزال يواجه تحديات عميقة، ويتطلب إعادة بناء المنظومة السياسية والأمنية والاقتصادية في اليمن، وبالمجمل فإن احتواء اليمن ضمن المنظومة الخليجية سيكون عاملا حاسما في بناء الاستقرار المستدام لليمن والمنطقة.

1- رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة في خطاب للشعب: استعادة صنعاء واليمن الكبير والعادل سيبقى هدفا وطنيا جامعا، شوهد في: 2026/2/18، https://presidentalalimi.net/news2159.html

سابعًا: التحالفات الدولية.. نحو تفكيك سردية الإرهاب في اليمن

يستمد اليمن ثقله الدولي من إطلالته على مضيق باب المندب، الذي يعد الشريان الحيوي الذي يغذي الاقتصاد العالمي بتدفقات النفط والتجارة بين الشرق والغرب، واستقرار هذا الموقع لم يعد شأنًا محليًا بل ضرورة قصوى لضمان سلامة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، ولحماية سلاسل الإمداد من أي هزات سعرية قد تضرب الأسواق العالمية، لهذا من المفترض أن تشكل اليمن جبهة أساسية في المنظومة الأمنية الدولية، حيث يساهم استقرارها في تحجيم أنشطة الجماعات المتطرفة وضمان عدم تحول جغرافيا البلاد إلى ملاذات إرهابية تهدد الأمن الإقليمي والدولي.

من هذه السردية ينطلق رئيس مجلس القيادة في مخاطبة المجتمع الدولي، ويؤكد دومًا على قرارات الشرعية الدولية والضمانات الدولية، حيث ذكرها في الخطاب الأول مرتين. كما تناول ملف الإرهاب سبعة عشر مرة في خطاباته، حيث أشار في الخطاب الأول إلى تقدم الدولة في "تفكيك الخلايا الإرهابية وتجفيف منابع تمويلها"[1]، وأكد في الخطاب الثاني على "التزام الدولة بالشراكة الوثيقة مع الأشقاء في قيادة تحالف دعم الشرعية، والمجتمع الدولي، من أجل مكافحة دعم الإرهاب، والأسلحة المهربة وتأمين الممرات المائية، وردع التهديدات العابرة للحدود"[2]، مشيرًا في هذا الخطاب أن الدولة هي المسؤولة عن تفكيك ملف الإرهاب وليس الحركات المتمردة.

1- رشاد العليمي، خطاب فخامة الرئيس العليمي حول التطورات الأخيرة في المحافظات الشرقية، شوهد في: 2026/2/11،
https://presidentalalimi.net/news2022.html

2- رشاد العليمي، نص خطاب فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي الموجه للشعب اليمني، شوهد في: 2026/2/15،
https://presidentalalimi.net/news2076.html

وفيما يتعلق بتعامل المجتمع الدولي مع ميليشيا الحوثي، فقد رأى رئيس المجلس أن التعامل الدولي مع الحوثيين اتسم بنوع من عدم الإدراك للأبعاد الحقيقية للمشكلة، حيث سيطرت سردية الخطر المؤقت على مراكز صنع القرار العالمي، التي اعتمدت على سياسة الاحتواء ومنح الحوافز لميليشيا الحوثي، وهي معالجات أثبتت فشلها في تأمين الملاحة الدولية، ولهذا وجه رئيس مجلس القيادة في مؤتمر "ميونخ" نقدًا مركزًا للرؤية الدولية من الحوثي، حيث يرى أنها تتسم بالآتي[1]:

1- التشخيص الخاطئ، حيث ينظر المجتمع الدولي للحوثيين كتهديد تكتيكي يمكن التعامل معه بالدبلوماسية التقليدية والاحتواء، متجاهلًا طبيعة الجماعة الرافضة للقانون الدولي.

2- قصور المعالجات، ولهذا أخفقت الجهود الدولية في حماية الممرات المائية لأنها لم تعالج أصل المشكلة المتمثلة في سيطرة الميليشيا على الشواطئ.

3- التغاضي الدولي عن الداعم الإقليمي للحوثي، حيث يعد الحوثي جناحًا للحرس الثوري الإيراني، وأي معالجة لا تستوعب ذلك لن تؤدي إلى نتائج إيجابية مستدامة.

4- الارتباطات المشبوهة لميليشيا الحوثي، حيث كشف عن علاقات تنسيقية تجمع الحوثيين بتنظيمات إرهابية مثل القاعدة وداعش وحركة الشباب في الصومال، مما يجعلها جزءًا من شبكة إرهاب إقليمية أوسع.

5- الإشارة للكلفة الإنسانية، حيث تسببت ممارسات الحوثيين بتشريد أكثر من ٥ ملايين يمني، ووضع 19 مليونًا تحت خط الفقر، فضلاً عن انتهاكاتها بحق العمل الإنساني عبر اعتقال مئات الموظفين الأمميين.

يحاول رئيس مجلس القيادة تفكيك السردية التي يتبناها المجتمع الدولي تجاه الحوثيين، حيث يريد أن يقول للعالم: هذا العدو ليس حركة محلية متمردة فقط، بل هو جزء من شبكة إرهاب عالمية، والتعامل معه بالتساهل والاحتواء لن يجدي، بل يجب مواجهته بحزم كباقي التنظيمات الإرهابية.

1- رشاد العليمي، كلمة رئيس مجلس القيادة في جلسة حوارية حول أمن الممرات المائية ميونخ، شوهد في: 13 /2026/2،
https://www.youtube.com/watch?v=weEQiCoJ48Y

هذا الخطاب الذي قدمه رئيس مجلس القيادة يحاول من خلاله تفكيك السردية التي يتبناها المجتمع الدولي تجاه الحوثيين، حيث يريد أن يقول للعالم: هذا العدو ليس حركة محلية متمردة فقط، بل هو جزء من شبكة إرهاب عالمية، والتعامل معه بالتساهل والاحتواء لن يجدي، بل يجب مواجهته بحزم كباقي التنظيمات الإرهابية. وهذا التركيز في خطاب الشرعية وإن أتى متأخرًا إلا أنه قد يسهم في إعادة تموضع الشرعية اليمنية داخل معادلة الأمن الإقليمي والدولي إذا استمر العمل على هذا الملف من جميع المؤسسات الحكومية ولا سيما السفارات اليمنية في الخارج.

بناء على ذلك، قدَّم رئيس مجلس القيادة ملامح استراتيجية بديلة يرى بأنها أكثر إيجابية وإدراكًا للخطر الحوثي المشترك، وتتمثل في الآتي:

1- دعم الدول الوطنية في اليمن والصومال لتمكينها من حماية شواطئها ذاتيًا.

2- تشكيل تحالف دولي لمكافحة الإرهاب بوضع استراتيجية شاملة تشارك فيها كافة الدول، مع تفعيل الهياكل الإقليمية للدول المطلة على البحار.

3- ضرورة استجابة الاتحاد الأوروبي للمطالب، التي تتوحد فيها رؤية الحكومة الشرعية والمملكة العربية السعودية، بتصنيف الحوثيين منظمة إرهابية.

خاتمة:

خلصت هذه الورقة عبر تحليلها الكمي والكيفي لخطابات رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي إلى جملة من النتائج التي تعكس تحولًا بنيويًا في فلسفة الخطاب السياسي لرئيس المجلس، حيث هناك محاولة جادة للانتقال من الدفاع وبناء التوافقات الهشة إلى المبادرة وفرض إرادة الدولة، ويمكن رصد ذلك من خلال تأكيد الخطاب على عدد من المحددات المركزية على رأسها:

1- إعادة ترتيب الأولويات الوطنية، ووضع حد للفوضى الداخلية، قبل التفرغ للعدو الأكبر المتمثل بميليشيا الحوثي.

2- إعادة تعريف التحالفات بشكل واضح، وكسر حالة الجمود التي كانت تخلط بين الحليف والداعم للتمرد.

3- تطوير خطاب القضية الجنوبية، ونقل الخطاب إلى مرحلة الاعتراف والمعالجة عبر الحوار، سعيًا لنزع فتيل الأزمة وإضعاف شعارات الكيانات غير الشرعية التي تدعي تمثيل الجنوب.

4- السعي لبناء جبهة خارجية موحدة، والعمل على نقل المعركة مع الحوثي من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، وطرح السلطة الشرعية كشريك موثوق في مكافحة الإرهاب وتأمين الممرات المائية.

وبناء عليه، يمكن القول إن هذه الخطابات بقدر ما هي استجابات ظرفية للتطورات الميدانية، فإنها تعكس في الوقت نفسه تحولًا حاسمًا في بنية الخطاب السياسي للشرعية، وبهذا يتضح أننا أمام محاولة لإعادة بناء شرعية فاعلة، لا تكتفي بالاعتراف الدولي فقط، بل تسعى لاحتكار أدوات القرار والسيادة على الأرض. ومع هذا يبقى التحدي الأكبر هو استمرار الفاعلية لرئيس مجلس القيادة وترجمة الخطابات إلى واقع ملموس على الأرض، من خلال تحويل التوجهات الرئاسية إلى استراتيجية عمل حكومية شاملة دبلوماسيًا وعسكريًا واقتصاديًا، تضمن انهاء الانقلاب واستعادة الدولة اليمنية الموحدة، وتحقيق الأمن، والاستقرار والتنمية.

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER